المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/02/2015

تمت إضافة الصور الجديدة: 12 من قبل **Union européenne au Maroc**.

23 ساعة · تم التعديل ·

Album Photos. Lors de sa visite au Maroc la semaine dernière, M. Stavros LAMBRINIDIS, Représentant de l'UE pour les droits de l'homme, a rencontré plusieurs responsables gouvernementaux, le Conseil National des Droits de l'Homme et la Délégation interministérielle des droits de l'homme, des membres du Parlement ainsi que des acteurs de la société civile. Au Menu de ses discussions: les réformes législatives, le plan de régionalisation, le rôle de la femme et de la société civile et la coopération Maroc UE en matière de droit de l'homme
Retour en photo

شاهد الترجمة

688/2

الأخبار

عبد السلام الصديقي

بمصادقة البرلمان على قانون العمال المنزليين الذي يسمح بتشغيل الأطفال القاصرين دون السن القانونية للتشغيل المحددة في 18 سنة، يكون عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، قد جر على الحكومة غضب المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، خاصة بعد التحذيرات التي أطلقها كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة «اليونسيف». ففي الوقت الذي كان المغاربة ينتظرون إقدام الحكومة على وضع إجراءات تروم تشجيع التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، بهدف حماية الأطفال القاصرين من الخروج إلى الشارع للعمل في ظروف مهينة، نجد أن الحكومة تشرعن تشغيل الأطفال، وخاصة الطفلات القاصرات اللواتي يتم استغلالهن كخادمات في البيوت، بدون احترام أدنى شروط الكرامة رغم أن المواثيق الدولية تمنع تشغيل القاصرين.

السيد بيد الله : المغرب يعمل من أجل جعل حوض المتوسط نموذجا للتكامل الاقتصادي والتعايش السلمي / إضافة أولى وأخيرة

وفي هذا السياق، أشار السيد بيد الله للجهود التي يبذلها المغرب في مجال محاربة الإرهاب، مؤكدا أن المملكة اعتمدت مقاربة واقعية ترتكز على محاربة الفقر والهشاشة والتهميش وتوفير الأمن الروحي لمواجهة التطرف، وفي الآن ذاته تقوية ثقافة حقوق الإنسان. **كما استعرض جهود المغرب في مجال محاربة الهجرة السرية، وبالخصوص المبادرة الملكية المتعلقة بالسياسة الجديدة للهجرة، ثم النهوض بحقوق الإنسان سواء عبر تطوير الآليات الوطنية وبالخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية** أو التفاعل المستمر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد تميزت جلسة افتتاح هذا اللقاء بمشاركة أمير موناكو ألبير الثاني، الذي أكد، في كلمته بالمناسبة، على أهمية الجمعية البرلمانية للمتوسط كفضاء للتبادل والتشاور حول الوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة وخص بالذكر الإرهاب والهجرة السرية والتغيرات المناخية والبيئية. ودعا، في هذا السياق، إلى إيلاء أهمية خاصة لقضايا البيئة وبالخصوص الحفاظ على البيئة البحرية وتنوعها، وهي محاور قال إنها توجد في صلب المبادرات الدولية لإمارة موناكو. كما أبرز ضرورة مضاعفة جهود التنمية وحماية البيئة. ويتضمن برنامج هذه الدورة تقديم أشغال اللجان الدائمة المكلفة بالتعاون السياسي والأمن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتخاب رئيس جديد للجمعية وتعيين أعضاء جدد في مكتب الجمعية. يذكر أن الجمعية البرلمانية للمتوسط تأسست في العام 2005 بعد 15 سنة من التعاون بين بلدان ضفتي المتوسط في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط وهو مسار يندرج في إطار الاتحاد البرلماني. ويتمثل الهدف الأساسي للمجلس البرلماني المتوسطي في تقوية التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين البلدان المتوسطية بهدف التوصل الى حلول مشتركة تمكن من مواجهة التحديات في المنطقة وخلق فضاء للسلم والازدهار لكل شعوب المتوسط.

http://www.menara.ma/ar/2015/02/02/1560903-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AC%D8%B9%D9%84-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

السعيدية.. من التدبير التمثلي إلى الحكامة التشاركية

حطت قافلة المنتدى الوطني للمدينة "من أجل مدينة مواطنة" الرحال بمدينة السعيدية (شمال المغرب). حيث نوقش خلال اللقاء الذي نُظم بأحد فنادق المدينة و اقع تنمية الجهة الشرقية بشكل عام و مدينة السعيدية بشكل خاص، كما تناول رئيس الجماعة الحضرية في معرضه خلال ذات اللقاء، المخطط الأزرق و القطب السياحي و مشاريع التأهيل الحضري و السياحي و بناء البنيات التحتية و المحطات السياحية و استقطاب الاستثمار الوطني و الأجنبي ، كما تطرق إلى التهيئة الحضرية و البنيات التحتية الأساسية من إنارة عمومية و تجهيزات شاطئية و مساحات خضراء و التجهيزات الجماعية و الفضاءات التجارية و المرافق الرياضية و الثقافية، مبرزا في نفس الآن العديد من نماذج الهشاشة الاجتماعية و الإقصاء و الإهمال، و استحضر الوضع الكارثي الذي تخلفه السياسة الموسمية للسياحة بالمدينة و التي يغيب عنها التخطيط العقلاني و مصلحة السكان الذين يعيشون على ما يدخرونه خلال موسم الصيف.

كما استعرض مندوب وزارة السكنى و سياسة المدينة بوجدة، البرامج الحضرية الموجهة للساكنة وللنسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك من خلال مخطط التنمية الجماعي الذي هدف إلى النهوض بالمدينة وخدماتها، لتكون قطبا مسايرا لتطلعات مدينة جديدة.
ثم استعرض رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمته، مجمل الأنشطة و البرامج التي إشتغل عليها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و الخاصة بالحق في المدينة كحق من حقوق الإنسان. حيث تعتبر المدينة المواطنة في قلب الرهانات و التطلعات التي يهدف المجلس الوطني تحقيها عل الصعيد الجهوي و الوطني. كما هنأ المنتدى الوطني للمدينة على اختياره للمنهجية التشاورية التي اعتمدها لمناقشة تيمة الحكامة و الديمقراطية التشاركية من أجل بناء صرح مغرب الحداثة و الديمقراطية.

و سلطت الضوء النائبة البرلمانية سليمة فراجي على دور المؤسسة التشريعية في إعمال القوانين المتعلقة بتنمية المناطق المتضررة من السياسة الحكومية العشوائية التي تنهجها في المنطقة الشرقية، و تحدثت في كلمتها عن عشرات الأسئلة الشفوية و الكتابية التي و جهت للحكومة و وزرائها بخصوص ما يطال مدينة السعيدية من حيف و اهمال من جراء مخلفات السياسة السياحية المنحازة، التي شجعت اللوبي العقاري على إنشاء مشاريع وهمية لا تستفيد منها المنطقة الشرقية، و دعت لفتح نقاش صريح و جدي حول مآل التنمية التي انتظرها السكان منذ انطلاقة مشاريع الفنادق المصنفة و ما صاحبها.
و أبرز الكاتب و الإعلامي الجزائري سعيد الهادف في مداخلته حول المدينة و المواطنة و دور الإعلام، العديد من الإشكالات النظرية و العلمية المرتبطة بموضوع المدينة المواطنة و تاريخها العريق. حيث توقف في مداخلته عند المفارقات بين المدن العربية و الأوروبية و الحاجة إلى براديكم جديد لتصحيح البراديكمات القديمة، حتى يصبح الإعلام في خدمة الحياة بعيدا عن الأساطير القديمة و عوائق إنتاج مقومات بناء المدينة المواطنة التي تقوم على تدبير إنساني، جماعي؛ مدينة للعيش المشترك يطاق فيها العيش و يحقق فيها المواطنات و المواطنون أحلامهم.

و من جهة أخرى، عرج المخرج السينمائي المغربي بن يونس بحكاني في مداخلته على دور الثقافة و السياحة في سياسة المدينة، حيث انتقد السياسات الحكومية في تدبيرها لهذه القطاعات و لإهمالها لمدينة السعيدية بالرغم من الملايير التي صرفت على بنياتها السياحية من دون استشارة مع الساكنة و مع الفاعلين المحللين و جمعيات المجتمع المدني. و ركز على دور السينما و الثقافة و الفن في النهوض بمدينة السعيدية و بكل المدن السياحية و الشائطية المغربية.

كما قاربت نادية الرحماني، عضو المجلس الوطني للمنتدى الوطني للمدينة، موضوع التدبير التمثيلي و الحكامة التشاركية من خلال دور المرأة في تعزيز الديمقراطية المحلية، حيث أكدت على مبدأ المناصفة و احترام حقوق النساء و تكافؤ الفرص و تحرير كل القوانين التنظيمية المتعلقة بدور المرأة في بناء الجهوية المتقدمة و في ميثاق الخدمات العمومية.
و اعتبرت ليلى مغفور، رئيسة مصلحة الشرطة الإدارية و رئيسة الهيأة الوطنية لحقوق الإنسان آن للجمعيات المحلية بمدينة السعيدية دورا محوريا في تنشيط الفضاءات العمومية و في تقديم العديد من الاقتراحات المساهمة في تدبير و تسيير الشأن العام المحلي رغم الاكراهات المادية و التحديات الجغرافية و الرؤية الموسمية التي ينظر بها المسؤولون للسعيدية.

و في الأخير، استحضرت فاطمة بلاوي، ناشطة جمعوية بالجهة الشرقية، و ضعية الأطفال و الشباب في وضعية هشة و دعت إلى ضرورة احترام قانون الشغل و التشجيع على التكوين و التأطير و توفير فضاءات للثقافة و الفن و الرياضة من أجل مدينة مندمجة، و هو ما يتطلب مقاربة تشاركية منصفة و عادلة.

http://insafpress.com/newsflash/16316-%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9

http://rue20.com/m/nitem/41794

فضيحة الشطب على اسم الطفل الأمازيغي أيور بعد تسميته ليبقى بلا اسم لسنوات

أفادت مصادر حقوقية أن ضابط الحالة المدنية ببلدية أوطاط الحاج بإقليم بولمان، تراجع عن تسجيل الاسم الشخصي "أيور" الحديوي، الذي يعني بالأمازيغية "قمر"، لطفل ولد في السابع عشر نونبر من عام 2004.

بقي هذا الطفل بدون اسم شخصي، رغم أنه يتابع دراسته في التعليم الأولي مستوى الرابع ابتدائي، وتصدر له شهادات إدارية بدون اسم.

وأضافت المصادر أن مصالح الحالة المدنية سبق لها أن سجلته برسم الولادة رقم 349 بتاريخ 27 دجنبر من عام 2004، ثم شطبت عليه بعد ذلك، وحرمانه من شخصيته القانونية، وحصل والديه أخيراً على رسم الولادة الثاني، خلال هذا الشهر، والمتضمن لما يفيد التشطيب عليه، وتشير خانة الاسم الشخصي في رسم الولادة الذي نتوفر عليه أنه بدون اسم.

وتظهر وثائق بحوزة الصحيفة أن الطفل تصدر له شهادات إدارية تحمل الاسم العائلي فقط دون الاسم الشخصي، منها نسخة موجزة من رسم الولادة، حررت منتصف الشهر الحالي، وشهادة مدرسية من مؤسسة الإمام مالك بنيابة بولمان سلمت للطفل بتاريخ الرابع عشر من يناير الحالي.

ورغم إلحاح أولياء الابن أمام هذا الوضع الذي قد يعرض الطفل لحرمانه من حقوقه، فإن مصلحة شؤون الحالة المدنية، وفق مصادر متابعة للملف، رفضت التراجع عن قرار التشطيب على الاسم الشخصي المذكور "أيور"، لتطالب أولياء الابن باقتراح اسم آخر، وهو ما جعل الابن بدون شخصية قانونية إلى الآن، بالرغم من دخوله للتعليم الأولي، وهو ما يتضح من شهادة مدرسية نتوفر عليها.

وتلقت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية شكاية من أولياء الطفل، وعلى إثرها قررت توجيه رسالة للجنة القضاء على التمييز العنصري بقصر الأمم بجنيف ولرئيس الحكومة، ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورؤساء الفرق البرلمانية بالبرلمان.

وعبر المكتب الفيدرالي للفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، عن "استيائه واستنكاره لسياسة الميز العنصري التي يواجه بها الأمازيغ في وطنهم"، على حد تعبيره، وعبر عن رفضه لاستمرار مفعول قرار المنع "التعسفي وغير المبرر الذي يعاني منه أولياء الضحية عائلة الحديوي"، وأشارت إلى أن هذه الحالة تأتي رغم تصريحات وزير الداخلية بحل مشكل انتهاك الحق في الشخصية القانونية وإقرارهم بعدم وجود أي قرارات لمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية في مصالح الحالة المدنية.

وطالبت الجمعية "بالتدخل العاجل لإنصاف عائلة الضحية الحديوي"، والتراجع عن التشطيب الحاصل برسم ولادته وتسجيله باسمه "أيور"، وتفعيل مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادق عليها المغرب بتاريخ 18 دجنبر1970، عبر إنشاء مؤسسة وفق معايير إعلان باريس لسنة1993، تختص في استلام والنظر في شكايات الأفراد والجماعات الذين هم ضحية انتهاك لأي من الحقوق المقررة بهذه الاتفاقية.

كما دعت إلى تنفيذ تعهدات الدولة المقررة بالمعاهدات الاتفاقية، ومنها ما التزمت به أثناء مناقشة تقريرها الدوري 17و18، أمام اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، في شهر غشت2010، خاصة في ما يتعلق بضمان حق السكان المغاربة الأمازيغ في حق اختيار وتسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية.

وطالبت الجمعية الحكومة بالالتزام بالتصريح الحكومي بداية سنة عام 2012 الذي تعهدت فيه احترام التزاماتها في مجال الحريات والحقوق عبر تنفيذ وتفعيل مذكرة وزير الداخلية الصادرة تحت رقم 3220 بتاريخ 09 أبريل 2010، واحترام اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء أمازيغية، وضمان التنفيذ الكامل لإرسالية وزارة الداخلية في هذا الجانب.

وكانت اللجنة العليا للحالة المدنية، التي يترأسها عبد الحق المريني، مؤرخ المملكة والناطق الرسمي باسم القصر الملكي، قد اجتمعت العام الماضي للحسم في موضوع مسألة منع الأسماء الأمازيغية، وأكدت اللجنة على حرية المواطن في اختيار الاسم الشخصي لمولوده، وذلك شريطة ألا يمس بالأخلاق وبالنظام العام، دون تمييز في ذلك بين الأسماء العربية، والأمازيغية، والحسانية، والعبرية، وذلك طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالحالة المدنية.

جدير بالذكر أن عدد من الشكايات وجهت لعدة مؤسسات منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتج من خلالها عدد من المواطنين من مختلف المناطق على حقهم في اختيار الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد، وهو ما اعتبرته عدد من الجمعيات النشيطة في الشأن الأمازيغي خرقاً لحق من حقوق الإنسان، وتفاعلت عدد من مصالح الحالة المدنية مع قرار وزارة الداخلية، وسجلت عدداً من الأسماء الأمازيغية، بعد أن كانت ممنوعة في السابق.

http://www.amadalpresse.com/index.php/amadal-amazigh/maroc/1292-2015-02-02-14-57-26

AVIS

Le Conseil national des droits de l'Homme s'installe dans un nouveau local administratif et renforce l'approche régionale en matière de traitement et de réception des plaintes.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) porte à la connaissance de ses partenaires nationaux et internationaux, des médias et à l'ensemble des citoyen-ne-s qu'il a déménagé dans un nouveau siège sis à :

Avenue Riad, parcelle 22, Hay Riad,
BP 21527, Rabat - Maroc
Tel : +212 537 54 00 00
Fax : +212 537 54 00 01
E-mail : cndh@cndh.org.ma

Dans ce cadre, et conformément à la procédure de réception des plaintes qu'il a nouvellement adoptée et qui vise à renforcer l'approche régionale et la proximité avec les citoyens et à simplifier la procédure de réception des plaintes, le Conseil informe l'ensemble des usagers du service public de ce qui suit :

- Les citoyen-ne-s qui souhaitent se renseigner sur la suite qui a été donnée à leurs demandes ou leurs plaintes déposéesau niveau central, ou avoir des informations sur leur dossier auprès de la commission de suivi de la mise en œuvre des recommandation de l'Instance équité et réconciliation, sont priés de contacter le Conseil à l'adresse indiquée ci-dessus ;
- Les citoyen-ne-s désireux de déposer leurs demandes ou leurs plaintes sont priés de contacter directement les commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) dont relève leur lieu de résidence, selon le tableau ci-contre :

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⵏ ⵓⵙⵓⵎⵔ
Conseil national des droits de l'Homme

CRDH Rabat-Kénitra : (Rabat, Salé, Sekhirat, Temara, Kénitra, Khemissate, Sidi Kacem et Sidi Slimane)
N°10, rue Chellal Ouzoud, Agdal-Rabat
Tel : 0537 77 74 11
Fax : 0537 77 74 17
crdh.rabatkenitra@cndh.org.ma

CRDH Béni- Mellal- Khouribga : (Azilal, Béni-Mellal, Fqih Ben Saleh, Khénifra, Khouribga et Midelt)
BP 1725, Avenue Hassan II, N° 134 - Beni Mellal
Tel : +212 5 23 48 34 99
Fax : + 212 5 23 48 18 82
crdh.benimellalkhouribga@cndh.org.ma

CRDH Al Hoceima- Nador : (Al Hoceima, Nador et Driouech)
BP 604, Avenue Lissane Eddine Alkhatib N°7. Al Hoceima
Tel : + 212 5 39 98 59 71
Fax : + 212 5 39 98 59 54
crdh.alhouceimanador@cndh.org.ma

CRDH Fès- Meknès : (préfectures de Fès et Meknès ainsi que les provinces de Boulemane, El Hajeb, Ifran, Moulay Yacoub, Sefrou, Taounate et Taza)
BP 8880, N°10 avenue Allal Ben Abdallah, Résidence El Menara, 5ème étage, apt 54-55, Fès
Tél : + 212 5 35 62 02 50
Fax : + 212 5 35 62 02 52
crdh.fesmeknes@cndh.org.ma

CRDH Tanger : (Tanger- Asilah, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Medieq- Findeq, Al Fahd- Anjra et Larache)
N° 94 avenue Mohammed V-Place des Nations, BP 1016, Tanger
Tel : + 212 5 39 94 53 52
Fax : + 212 5 39 94 53 34
crdh.tangertetouan@cndh.org.ma

CRDH Laayune Es-smara : (Esmara, Boujdour, Laâyoun et Terfaya)
BP 4197, Avenue Lalla Yacout, N°2- Laâyoune-Maroc
Tel : +212 5 28 89 39 81
Fax : +212 5 28 89 36 93
crdh.laayounesmara@cndh.org.ma

CRDH Marrakech : (Marrakech, Al Houaz, Chichaoua, Kelaât Sraghna, Essaouira, Rhamna, Safi et El Youssoufia)
BP 22050, Rue Brahim Ouhmane, villa n°5 Hay Youssef Ibn Tachfine. Guéliz. Marrakech
Tel : + 212 5 24 42 05 87
Fax : + 212 5 24 42 19 48
crdh.marrakech@cndh.org.ma

CRDH Oujda-Figuig : (Oujda-Angad, Berkane, Figuig , Guercif, Taourirte et Jrada)
BP. 5824, n°63 Boulevard Mohammed VI. Quartier Al Massira. Oujda
Tel : +212 5 36 71 25 72
Fax : +212 5 36 70 07 89
crdh.oujdafiguig@cndh.org.ma

CRDH Dakhla- Aoussred : (Aoussered et Oued Eddahab)
BP 511. Avenue Al Walae, Quartier des villas. Dakhla. Maroc
Tel : + 212 5 28 93 09 09
Fax : + 212 5 28 93 11 26
crdh.dakhlaaoussered@cndh.org.ma

CRDH Casablanca-Settat : (Casablanca, Mohamedia, Benslimane, Berchid, Al Jadida, Mediyouna, Nouacer, Settat et Sidi-Bennour)
BP. 3106, N° 23 rue Bourid, Roches Noires, Casablanca
Tel : + 212 5 22 40 03 99
Fax : + 212 5 22 40 04 03
crdh.casablancasettat@cndh.org.ma

CRDH Tan-Tan - Guelmim : (Guelmim, Sidi-Ifni, Tan-Tan et Assa- Zag)
BP. 1083, Lotissement Al Qods, n°677, Guelmim
Tel : + 212 5 28 77 39 74
Fax : + 212 5 28 77 39 73
crdh.tantangoulmim@cndh.org.ma

CRDH Errachidia- Ouarzazate : (Errachidia, Ouarzazate, Tinghir, Zagoura)
BP 518, Lotissement Boutalmine, n°561 Errachidia
Tel : + 212 5 35 79 11 82
Fax : + 212 5 35 79 11 87
crdh.errachidiaouarzazate@cndh.org.ma

CRDH Agadir : (Agadir Idda Outanane, Inezgane Ait Melloul, Chtouka Ait Baha, Taroudant, Tan-Tan et Tiznit)
BP.20588, Rue de la foire. Ex Ecole Ibnou Zaidoun
Tel : +212 5 28 82 52 61
Fax : +212 5 28 82 51 78
crdh.agadir@cndh.org.ma

www.cndh.ma

Rencontre

Un nouveau projet de loi pour la médecine légale

Le Centre marocain du traitement législatif et de la gouvernance judiciaire a organisé, vendredi dernier à Fès, une rencontre pour débattre du projet de loi de médecine légale qui souffre de nombreux dysfonctionnements.

Le Maroc compte à peine 13 spécialistes en médecine légale.

Le secteur de la médecine légale au Maroc souffre de nombreux dysfonctionnements. Afin d'encadrer cette pratique et combler le vide juridique en matière de réglementation des activités médico-légales, un projet de loi a été déposé au secrétariat général du gouvernement, il y a environ une année. En attendant son adoption, le Centre marocain du traitement législatif et de la gouvernance judiciaire a organisé, vendredi dernier à Fès, une rencontre pour débattre du projet de loi de médecine légale sur le thème «le projet de loi sur la médecine légale : les questions d'adaptation et de la normalisation mondiale et les défis du système de la justice». Cette rencontre, qui a réuni un parterre d'experts, de médecins, de magistrats et de juristes de divers horizons, a été l'occasion de mettre l'accent sur le concept et l'encadrement juridiques de la médecine légale, ainsi que l'état des lieux de la profession au Maroc. «Le secteur de la médecine légale revêt une importance particulière, notamment durant les différentes étapes des procès pénaux. C'est dans ce sens que le fiqh et la justice considèrent cette discipline comme l'une des "garanties" importantes pour un procès équitable», a souligné Adnane El Moutafaouek, secrétaire général du Centre marocain du traitement législatif et de la gouvernance judiciaire, lors de son intervention à cette rencontre. Pour sa part, Hicham Benyaïch, professeur agrégé de médecine légale et médecin-chef de l'Institut médico-légal du CHU Ibn Rochd à Casablanca, a affirmé que le projet de loi sur la médecine légale, élaboré à l'initiative de la direction des affaires criminelles et des grâces au ministère de la Justice, est venu combler un vide en matière de réglementation des activités médico-légales. «L'objectif de cette loi est d'établir un cadre légal pour l'exercice de la fonction à travers l'inscription des médecins et des praticiens sur le tableau des experts et la précision de leurs relations avec les autorités judiciaires. Ce projet tend également à encadrer les activités médico-légales par la mise en place prochainement d'un Conseil national de médecine légale», indique M. Benyaïch. Par ailleurs, les participants ont salué les énormes progrès de la science dédiés au service de la justice pénale. ■

Hajjar El Haiti

> Ce projet tend à encadrer les activités médico-légales par la mise en place prochainement d'un Conseil national de médecine légale

Défaillances

D'après le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) datant de juillet 2013, le secteur de la médecine légale souffre de nombreuses défaillances. Il s'agit principalement du manque crucial de professionnels dans le secteur. En effet, le Maroc ne compte que 13 spécialistes en médecine légale et un seul service hospitalo-universitaire dans cette discipline. Le Conseil fait remarquer qu'en dehors des médecins spécialistes en médecine légale, les médecins hospitaliers qui pratiquent les autopsies n'ont aucune formation. Quant aux médecins des bureaux municipaux d'hygiène formés pour les autopsies, un grand nombre d'entre eux est en préretraite. Par ailleurs, l'étude note que la plupart des morgues hospitalières sont très anciennes et font face à une insuffisance tant qualitative que quantitative en matériel pour les autopsies. L'étude pointe aussi du doigt la rémunération insignifiante des médecins chargés d'effectuer les autopsies dans le cadre des frais de justice en matière pénale. Le rapport relève également le faible financement des activités médico-légales par le département de la justice et leur inadaptation.

Le Maroc œuvre pour faire de la Méditerranée un exemple de complémentarité économique et de coexistence pacifique (M. Biadillah) / 2

Dans ce cadre, M. Biadillah a évoqué les efforts du Maroc pour lutter contre le phénomène du terrorisme, soulignant que le Royaume a opté pour une approche réaliste basée sur la lutte contre la pauvreté, la précarité et l'exclusion, la réalisation de la sécurité spirituelle contre l'intégrisme et le renforcement de la culture des droits de l'Homme.

Il a aussi passé en revue les efforts du Maroc en matière d'immigration illégale, notamment l'initiative Royale pour une nouvelle politique migratoire, de promotion des droits de l'Homme, à la fois à travers le développement des mécanismes nationaux, en particulier le **Conseil national des droits de l'Homme et ses commissions régionales**, et l'interaction permanente avec les mécanismes des Nations unies pour les droits humains.

La séance d'ouverture de cette rencontre a été marquée par la participation de SAS le Prince Albert II de Monaco, qui a souligné, dans une allocution à cette occasion, l'importance de l'APM en tant qu'espace d'échange et de concertation sur les moyens à même de relever les défis auxquels fait face le pourtour méditerranéen, notamment le terrorisme, l'immigration clandestine et les changements climatiques et environnementaux.

Il a, à ce sujet, appelé à accorder une importance particulière à la question environnementale, en particulier la préservation des océans et de la biodiversité maritime, des thèmes qui figurent au centre de l'action à l'international de la Principauté de Monaco, mettant l'accent sur la nécessité de conjuguer développement et protection de l'environnement.

Le programme de cette 9ème assemblée générale de l'APM prévoit notamment la présentation des travaux des commissions permanentes chargées respectivement de la Coopération politique et sécuritaire, de la Coopération économique, sociale et environnementale et du Dialogue entre les civilisations et les droits de l'Homme, en plus de l'élection du nouveau président de l'APM et la nomination des nouveaux membres du bureau de l'Assemblée.

L'APM est une organisation internationale née en 2005, à la suite de quinze années de coopération entre les Etats riverains de la Méditerranée, dans le cadre de la Conférence sur la sécurité et la coopération en Méditerranée (CSCM), un processus mené sous l'égide de l'Union Interparlementaire (UIP).

L'objectif principal de l'APM est de renforcer la coopération politique, économique et sociale entre les pays méditerranéens, afin de parvenir à des solutions communes permettant de faire face aux défis à relever dans la région et de créer un espace de paix et de prospérité pour tous les peuples de la Méditerranée.(MAP).

http://www.menara.ma/fr/2015/02/02/1560872-le-maroc-%C5%93uvre-pour-faire-de-la-m%C3%A9diterran%C3%A9e-un-exemple-de-compl%C3%A9mentarit%C3%A9-%C3%A9conomique-et-de-coexistence-pacifique-m-biadillah-2.html

خطير. التسجيل الكامل لرسالة التهديد الصوتية من المومني للعنصر

سب للذات الإلهية وتهديد بكلمات نابية في رسالة صوتية تركها زكرياء المومني في العلبة الصوتية للهاتف النقال للوزير محند العنصر. إليكم تسجيل الرسالة الصوتية ومعه حقيقة «بطل الكذب»، مع التحذير بأن التسجيل يتضمن العديد من الكلمات غير اللائقة.

حصل Le360على تسجيل صوتي لواحدة من رسائل التهديد المتكررة التي كان يتركها زكرياء المومني في علبة الرسائل الصوتية لمحند العنصر، عندما كان وزيرا للداخلية.
وتضمنت الرسالة، التي ينفرد Le360بنشرها، كلاما نابيا من قبيل سب الذات الإلهية، ولغة التهديد والسب في حق العنصر من طرف من يدعي بأنه يتعرض لمضايقات من طرف مسؤولين مغاربة.

«سبقني وشكا»
وعلى عكس ما يدعيه «بطل الكذب» فإنه يبدو، من خلال هذه الرسالة الصوتية، أن من يجب أن يتقدم بشكاوى للقضاء هم هؤلاء المسؤولون الذين يتعرضون للتهديد من طرفه بقاموس ينهل من القذارة والبذاءة.

وفي هذا الصدد علم Le360أيضا أن الشرطة القضائية للرباط استمعت يوم الجمعة الماضي إلى محند العنصر، الذي قدم للمحققين جميع الأدلة، التي تدين المومني، ومن بينها جميع الرسائل التهديدية، المكتوبة والصوتية، التي توصل بها من طرف «بطل الكذب».

وكان من المحند العنصر وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وعبد الحميد الشنوري عامل إنزكان، قاما بوضع شكايتين من أجل إهانة موظف عمومي أثناء القيام بوظيفته.
وتضمنت الشكايتين وقائع مثيرة حول زكرياء المومني مرتبطة أساسا بقيامه بإرسال رسائل تهديدية للمسؤولين المذكورين.

الهارب من العدالة
من يدعي أنه يتعرض لمضايقات من طرف مسؤولين سامين مغاربة هو في الأصل هارب من العدالة، بحيث أصدر وكيل الملك لابتدائية الرباط أمرا إلى الشرطة القضائية بإحضاره قصد التحقيق معه في « السب والتشهير باتهامات باطلة ومهينة اتجاه المسؤولين المغاربة والسلطات والهيئات المنظمة».

وجاء في الأمر المستجعل الموجه من طرف وكيل الملك لابتدائية الرباط إلى رئيس الفرقة الولائية للشرطة القضائية بالعاصمة لإحضار زكرياء المومني للتحقيق معه في الاتهامات الموجهة إليه.

وترى مصادر مسؤولة أن تحيين التعاون القضائي المغربي الفرنسي، الذي تم الاتفاق عليه نهاية هذا الأسبوع، قد يعجل بتسليم زكرياء المومني إلى المغرب لمثوله أمام العدالة المغربية بتهم « السب والتشهير باتهامات باطلة ومهينة اتجاه المسؤولين المغاربة والسلطات والهيئات المنظمة»، بالإضافة إلى مختلف التهم المرتبطة بالتهديد، التي يؤكدها التسجيل الصوتي.

جدير بالإشارة أن العنف اللفظي ليس جديدا على "البطل"، فقد استعمله أمام الملإ، في ندوة بالعاصمة الفرنسية باريس خلال دجنبر الماضي، كان ضيفا **فيها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي.**

http://www.le360.ma/ar/societe/34271

Droits de l'Homme: Human Rights Watch sous-estimerait les réalisations du Maroc

C'est un rapport très contesté que celui produit par l'ONG internationale Human Rights Watch (HRW) sur le respect des droits de l'Homme au Maroc. Le lendemain de sa publication, en fin de semaine dernière, un communiqué de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a dénoncé une sous-estimation délibérée des réalisations du Maroc en la matière.

«Autant le Maroc est ouvert pour recevoir toutes les observations et les critiques en matière de droits de l'Homme ou tout autre domaine, autant il refuse toute évaluation ou critiques basées sur des allégations de source unique», affirme le communiqué de la DIDH rendu public vendredi.

Quelques bons points pour le Royaume

La nouvelle politique de migration adoptée par le Royaume est, en effet, l'une des rares avancées du Maroc en matière de droits de l'Homme citées par le rapport de HRW. «Le Maroc a mis en œuvre des réformes annoncées en 2013 à ses politiques relatives aux migrants», indique le rapport, notant l'accord de plus de 500 permis de résidence d'une année renouvelable à des réfugiés reconnus par le Haut-Commissariat aux réfugiés.

La campagne exceptionnelle de régularisation des migrants a également été saluée par HRW, des milliers de permis de résidence avaient été accordés en 2014 à des migrants d'origine subsaharienne qui n'étaient pas demandeurs d'asile mais qui remplissaient certains critères.

Autre réforme que reconnaît HRW au Royaume, le retrait de l'article 475 du code pénal en janvier 2014 après un combat de longue haleine mené par la société civile. Ce texte, très controversé, permettait à des violeurs d'échapper aux poursuites pour viol de mineures en épousant leurs victimes. Le rapport constate, cependant, que le principe d'égalité entre les hommes et les femmes contenu dans la Constitution de 2011 tarde à voir le jour sur les textes de lois. Il note, entre autres, que «le Code de la famille contient des dispositions discriminatoires pour les femmes en matière de succession et le droit pour les maris de répudier unilatéralement leurs épouses».

La question du travail et des droits des enfants, longtemps mise en relief par des institutions nationales telles que le Haut-Commissariat au plan (HCP) et le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** a elle aussi eu leur part du rapport de HRW. «Le nombre d'enfants travailleurs domestiques a diminué ces dernières années, mais des filles dès l'âge de 8 ans continuent à travailler dans des domiciles privés jusqu'à 12 heures par jour pour des salaires modiques», déplore le rapport, nous rappelant par la même occasion que le projet de loi relatif à la réglementation du travail domestique traîne dans les arcanes du Parlement depuis 2006.

Des réformes «trop lentes»

«Les réformes légales ont progressé lentement», une affirmation qui décrit pour le mieux la vision de HRW du système pénal marocain. Le Maroc peut, selon HRW, se targuer de la promulgation d'une loi en septembre 2014 autorisant la Cour constitutionnelle à bloquer une législation proposée si elle contrevient

http://www.devanture.net/news.php?id=247336

à la nouvelle Constitution, notamment si cela concerne les clauses relatives aux droits humains. Dans cette même optique, une proposition de loi excluant les civils de la compétence des tribunaux militaires attend d'être approuvée par le Parlement. «Pendant ce temps, les tribunaux militaires ont continué à juger des civils», note le rapport.

Par ailleurs, «liberté d'expression», «liberté de réunion» et «liberté d'association», sont trois sections où le rapport du HRW est particulièrement virulent envers le Maroc. Il note, par exemple, que des médias indépendants continuent de critiquer les membres et politiques du gouvernement mais peuvent faire l'objet de poursuites et de peines de prison sans, cependant, indiquer qu'un nouveau code de la presse, actuellement en gestation, supprime définitivement toutes les peines privatives de liberté à l'encontre des journalistes.

L'ONG reproche, en outre, au Maroc de disperser et d'interdire des manifestations hostiles à la souveraineté du Royaume sur le Sahara, mais également d'interdire la création d'associations dont les dirigeants seraient des séparatistes.

Ces nombreuses critiques n'empêchent néanmoins pas le rapport de HRW de noter que le Maroc a toujours autorisé les mécanismes de droits de l'Homme des Nations Unies à visiter son territoire, y compris le Sahara.

«Le Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire a indiqué que les autorités lui avaient permis de se rendre dans les lieux de détention qu'il avait demandés, et d'interroger en privé les détenus de son choix», indique-t-il, notant également que le 29 mai dernier, Navi Pillay, alors Haut Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme en visite officielle au Maroc, avait relevé de «grands progrès [du Maroc] dans la promotion et la protection des droits de l'Homme».

Sara El Majhad